

لأول مرة بـ3 أشهر.. النفط يقفز فوق حاجز 40 دولاراً



صعدت أسعار النفط أمس الأربعاء 1.6 بالمئة لخام برنت الذي صعد فوق مستوى 40 دولاراً للمرة الأولى منذ ثلاثة أشهر، كما صعد الخام الأميركي 2.6 بالمئة إلى 37.7 دولار للبرميل مع اقتراب موعد اجتماع أوبك+ ومع رفع إجراءات العزل العام في عدد من دول العالم. وصدرت أرقام المخزونات الأميركية التي أظهرت تراجعاً بمقدار 483 ألف برميل مقابل توقعات بأن ترتفع 3.5 مليون برميل ما دفع الأسعار بقوة. وكانت أسعار النفط صعدت أكثر من 3 بالمئة الثلاثاء بفعل أمال بأن منتجين رئيسيين للخام سيوافقون على تمديد تخفيضات إنتاجية أثناء مؤتمر عبر

الفيديو من المتوقع أن يعقد هذا الأسبوع ومع بدء دول وولايات أميركية إعادة فتح الاقتصاد بعد إغلاقات مرتبطة بفيروس كورونا. وأنهت عقود خام برنت القياس العالمي جلسة التداول السابقة مرتفعة 1.25 دولار، أو 3.3% لتسجل عند النسوية 39.57 دولار للبرميل. وقفزت عقود خام القياس الأميركي غرب تكساس الوسيط 1.37 دولار، أو 3.9 بالمئة لتبلغ عند التسوية 36.81 دولار للبرميل. والخامان القياسيان كلاهما قريباً من أعلى مستويهما في 3 أسابيع. وتدرس منظمة البلدان المصدرة للبترول ومنتجون آخرون للنفط من بينهم روسيا،

تفاوضاً بالأسواق.. والالتزام باتفاق أوبك+ بلغ 75 بالمئة

السعودية وروسيا تتفقان مبدئياً على تمديد اتفاق «أوبك+» لمدة شهر

اتفقت السعودية وروسيا بصورة مبدئية على تمديد اتفاق «أوبك+» وحلفائها الحالي لخفض إنتاج النفط لمدة شهر، وفقاً لمصدرين على دراية بالأمم. وأشار أحد المصادر إلى أن دول مجموعة «أوبك+» تدرس تطبيق معيار للامتناع لانفاق خفض الإنتاج. كما ذكر مصدر أن اجتماع المجموعة المقرر في اليوم الخميس مشروط بتعويض الدول التي لم تلتزم بشكل كامل في مايو بنفس امتثالها في الأشهر القادمة.

من جانبه، قال الخبير النفطي محمد الشطي، إن تقديم موعد انعقاد اجتماع أوبك لعدة أيام، ربما يستهدف الاستفادة من الوقت لإعطاء فرصة لإصدار الأسعار والقررة على إحداث تأثير إيجابي على أسعار النفط. وأضاف الشطي إن نسب الالتزام باتفاق أوبك+ تظهر بحدود 75 بالمئة بالإجمالي وهي نسبة جيدة بالنظروف الحالية، بحدود وخفض بمقدار 6 ملايين برميل يومياً وهذا التزام جيد، ساهم بدفع الأسعار إلى مستويات 40 دولاراً.

وقالت وزارة الطاقة الروسية إن إنتاج روسيا من النفط، مع استبعاد مكثفات الغاز، هبط إلى 8.59 مليون برميل يومياً في مايو أيار وهو مستوى قريب من الحصص المحددة للبلاد بموجب اتفاق أوبك+. وفي وقت سابق قالت بيانات للوزارة، أن إنتاج روسيا من النفط ومكثفات الغاز تراجع إلى 39.7 مليون طن (9.39 مليون برميل

الخارجية التركية تقدمت بطلب للأمم المتحدة، للحصول على رخصة التنقيب

أنقرة تنشر خريطة لحقوق التنقيب الجديدة شرقي المتوسط



نشرت وزارة الخارجية التركية، خريطة تظهر حقوق التنقيب الجديدة شرقي البحر المتوسط، والتي تقدمت أنقرة بطلب للأمم المتحدة، للحصول على رخصة التنقيب عن الطاقة فيها.

ونشر السفير تشاغاي أوجيلاس، المسؤول عن شؤون العلاقات السياسية والثنائية، المدير العام للحدود البحرية والجوية في الخارجية التركية، تغريدة عبر تويتر، أرفقها بخريطة تظهر حقوق التنقيب الجديدة. وسبق أن تقدمت أنقرة، بطلب للأمم المتحدة للحصول شركة البترول التركية (تياو)، على رخصة التنقيب في حقول إضافية ضمن الجرف القاري التركي، والولايات المتحدة ومصر وإسرائيل.

وفي رده على سؤال حول طلب شركة البترول التركية، رخصة من أجل القيام بأنشطة التنقيب في حقول إضافية شرقي المتوسط، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية حامي أقصوي، إن بلاده ستحمي بكل حزم حقوقها في شرقي البحر المتوسط. وأوضح، في تصريحات الاثنين، أن حقوق الترخيص الجديدة هي ضمن حدود الجرف القاري الذي تم إبلاغ الأمم المتحدة بها. وتواصل السفن التركية، أنشطتها في التنقيب عن الطاقة، داخل الجرف القاري للبلاد، شرقي البحر المتوسط، وسط اعتراض من قبل قبرص الرومية واليونان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومصر وإسرائيل.

الأسواق الناشئة تجذب

4.1 مليار دولار في مايو الماضي



قال معهد التمويل الدولي في تقرير له إن التدفقات المالية إلى أسهم وسندات الأسواق الناشئة، تراجعت على نحو كبير بلغ 78 بالمئة، بسبب استمرار نزوح الأموال من أسواق الأسهم، على عكس أسواق السندات التي تشهد إقبالا متزايدا.

وأظهر التقرير، أن سندات وأسهم الأسواق الناشئة شهدت تدفقات بلغت 4.1 مليار دولار في مايو، وهي أقل من التدفقات التي شهدتها في شهر أبريل والبالغ 18.6 مليار دولار. وعلى عكس الأسهم، كانت ديون الأسواق الناشئة جاذبة، إذ أنها واصلت التعافي خلال

الشهر الماضي وجذبت 3.5 مليار دولار. وبلغت التدفقات المالية التي خرجت من أسهم الأسواق الناشئة باستثناء الصين نحو 4.1 مليار دولار، فيما جذبت الصين وحدها صافي تدفقات بلغت 4.8 مليار دولار خلال تلك الفترة وهو ما يوضح الاختلاف الكبير بين الصين وباقي الأسواق الناشئة الأخرى. وإقليمياً، توزعت التدفقات إلى أسواق الدين بين أسواق آسيا الناشئة وأسواق أوروبا الناشئة اللتين جذبتا 1.4 مليار دولار لكل منهما، فيما جذبت الأسواق الناشئة في أميركا اللاتينية تدفقات قيمتها 1.3 مليار دولار.

السياحة العالمية تحت رحمة كورونا.. والخسائر تقدر بـ900 مليار دولار



غيرت جائحة كورونا حسابات وخطط الجميع بالنسبة للسفر والرحلات السياحية، ورغم توجه الدول إلى إعادة الفتح التدريجي لحركة الطيران والأنشطة المختلفة، فإن حركة السياحة قد لا تعود كما كانت عليه قبل أزمة كورونا.

يستعرض هذا التقرير سيناريوهات مستقبل قطاع السياحة خلال العام الجاري، يقول خبراء إن القطاع السياحي قد يشهد أسوأ أداء له في نحو سبعة عقود، وينتهي عشرة أعوام من النمو المتواصل. قبل وباء كورونا، كان هناك نحو مليار ونصف المليار سائح، يجوبون العالم سنوياً ذهاباً وإياباً، في جميع أوقات العام. هذا العدد الهائل كان يوفر نحو 330 مليون وظيفة مباشرة، أو ما يعادل 10 في المئة من إجمالي الوظائف عالمياً.

ليس ذلك فحسب، بل إن قطاع السياحة تصل قيمته إلى نحو 9 تريليونات دولار، ويشكل 10 في المئة من الاقتصاد العالمي. ويعادل قطاع السياحة، حجم اقتصاد اليابان وألمانيا مجتمعين.

لكن ماذا عن تداعيات وباء كورونا، خصوصاً مع توجه الدول إلى إعادة فتح اقتصاداتها من جديد؟، في هذا الصدد،

وضعت منظمة السياحة العالمية ثلاثة سيناريوهات لخسائر قطاع السياحة: الإيرادات بنحو تريليون ومئتي مليار دولار هذا العام. ليس هذا فحسب، فالتوقعات تشير إلى أن قطاع السياحة سيفقد ما بين 100 و120 مليون وظيفة. هذا كان عن سيناريوهات خسائر قطاع السياحة، فماذا عن المستقبل؟، تظهر الأحداث التاريخية تبين الوقت الذي استغرقه القطاع حتى يتعافى، فمثلاً أخذ قطاع السياحة نحو 14 شهراً حتى تعافى تماماً من تداعيات هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001.

وفي عام 2003، وبعد وباء سارس، استغرق القطاع نحو عام للتعافي، بينما احتاج القطاع نحو 19 شهراً للتعافي من تداعيات الأزمة المالية، التي عصفت بالعالم في 2009.

ما يمثل 9 بالمئة خسارة في معدل النمو السنوي، وتستقبل الصين خمس صادرات العالم من السلع

الصين بصدد الاستغناء عن نصف السلع الأجنبية هذا العام

مبيعات السيارات الصينية تقفز 12 بالمئة

قال أكبر اتحاد لصناعة السيارات في الصين إن مبيعات السيارات في الصين سترتفع بنسبة 11.7 بالمئة على أساس سنوي في مايو بحسب التقديرات، مما يعزز الأمل في حدوث انتعاش في أكبر سوق للسيارات في العالم مع أول زيادة للمبيعات في شهرين متتاليين منذ عامين تقريباً.

وقال اتحاد مصنعي السيارات في الصين في منشور على حسابه الرسمي على تطبيق (وي تشات) إن التقديرات تشير إلى ارتفاع مبيعات السيارات إلى 2.14 مليون وحدة في مايو أيار. وأضاف أن الأرقام تستند إلى بيانات المبيعات التي جمعها من الشركات الرئيسية، دون إعطاء مزيد من التفاصيل. ويتوقع الاتحاد انخفاض مبيعات السيارات في الصين في الفترة بين يناير كانون الثاني ومايو أيار بنسبة 23.1 بالمئة على أساس سنوي إلى 7.9 مليون وحدة.

وفي الوقت الذي تضررت فيه صناعة السيارات العالمية بشدة من جائحة فيروس كورونا، بدت الصين شعاع أمل لشركات صناعة السيارات مثل فولكس فاجن وجنرال موتورز.



ما يمثل 9 بالمئة خسارة في معدل النمو السنوي، وتستقبل الصين خمس صادرات العالم من السلع

تترجع صادرات الدول النامية التي تعتمد على تصدير السلع، بين 2.9 مليار دولار و2.9 مليار دولار، وهو

قد لا تحتاج الصين إلى نصف السلع التي كانت تستورد دها هذا العام، إذ تشير التوقعات إلى أن وارداتها من تلك السلع ستراجع على نحو كبير، وهو ما يلقي الضوء على المعاناة التي قد تتكبدها الدول المصدرة لها والتي تعتمد خزائنها على نحو رئيسي على صادراتها للسلع والخدمات.

وقالت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، إن صادرات دول العالم إلى الصين قد تراجعت بما يتراوح بين 15.5 مليار دولار و33.1 مليار دولار العام الجاري.

أضافت أن هذا يمثل تراجعاً يصل في حده الأقصى إلى 46%، مقارنة بنمو كان مستهدفاً وذلك قبل وباء كورونا. وتغير تلك التقديرات من المخاوف، خاصة على الدول النامية التي تعتمد على تصدير السلع الأولية والخدمات والبقوليات. وتعتمد لذا الدول النامية على صادراتها من السلع، وفقاً للتقرير، الذي أرسلته المنظمة. ومن المتوقع أن

قال إن كورونا وجه ضربة قاسية للاقتصاد العالمي البنك الدولي: اقتصاديات الدول النامية الأكثر تضرراً من كورونا

الجائحة بزيادة الضائقة المالية التي يشهدها المنتجون. أسعار البنك الدولي أنه حتى إذا ارتفعت أسعار النفط مع انتعاش الطلب العالمي على النفط، فإن الهبوط الذي أصاب الأسعار في الأونة الأخيرة، «تذكير آخر للبلدان المصدرة للنفط بالحاجة الملحة إلى مواصلة الإصلاحات الرامية إلى تنويع اقتصاداتها».

التقرير تفاصيل تداعيات هبوط أسعار النفط على الاقتصاد العالمي عموماً، ومنتجي النفط من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية على وجه الخصوص. وقال: «في الأمد القصير، ستبقى القيود على النقل والسفر، لكن من غير المحتمل أن تقدم أسعار النفط المتدنية دعماً كبيراً للنمو، بل قد تقاوم الأضرار التي جلبتها

والمجتمع الدولي الآن، اتخاذ خطوات لتسريع وتيرة التعافي بعد أن مرّ أسوأ ما في الأزمة الصحية، والتخفيف من الآثار السلبية طويلة الأجل». وازداد: «الكثير من بلدان الأسواق الصاعدة والنامية كانت معرضة بالفعل للخطر قبل الجائحة، بسبب تصاعد ديونها إلى مستويات قياسية، وتراجع شديد لمعدلات نموها». ويورد

ضعف أنظمتها الصحية وتلك التي تعتمد على التجارة العالمية أو السياحة أو تحويلات المغتربين، ستضرب بشدة». ويرى البنك الدولي أن جائحة كورونا وعمليات الإغلاق الاقتصادي التي رافقتها، «وجهت ضربة قاسية للاقتصاد العالمي، ولاسيما البلدان الأفقر». لكنه قال: «بمقدور البلدان النامية

وقال البنك إن التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة، أصابت الاقتصاد العالمي الهش بالفعل بـ«الوهن»، متسببة في حالات كساد حاد في الاقتصادات المتقدمة، وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية على السواء. وأضاف: «يشير التحليل إلى أن بلدان الأسواق الصاعدة والنامية، التي تعاني

حذر البنك الدولي، من تداعيات خطيرة لجائحة كورونا على اقتصاديات الدول النامية، التي قال إنها ستكون أكثر تضرراً من اقتصاديات الدول المتقدمة. جاء ذلك في ملخص لمجموعة البنك الدولي نشرته على موقعها الإلكتروني، ضمن تقرير «أفاق الاقتصاد العالمي» صدرته في 8 يونيو الجاري.